



لا تتوقعوا من روسيا المساعدة في إنقاذ الاتفاق مع إيران

بواسطة أنا بورشفسكايا

فبراير

متوفر أيضًا باللغات:

English

Also published in "ناشيونال إنترست"

عن المؤلفين



أنا بورشفسكايا

أنا بورشفسكايا هي زميلة "آيرا وينر" في معهد واشنطن، حيث تركز على سياسة روسيا تجاه الشرق الأوسط.



مقالات وشهادة

وضعت إدارة جو بايدن بند العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران على قائمة أولويات سياستها الخارجية، وفي سعيه لإنقاذ «خطة العمل الشاملة المشتركة» لا ينبغي لبايدن أن يفترض تعاوناً من موسكو التي عملت لسنوات على مساندة برنامج إيران النووي بل عليه التركيز بدلاً من ذلك على بناء استراتيجية موحدة تعزز الموقف التفاوضي للولايات المتحدة.

وضعت إدارة جو بايدن بند العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران على قائمة أولويات سياستها الخارجية، وهذا الاتفاق المعروف بـ «خطة العمل الشاملة المشتركة» الذي تم التوصل إليه بين إيران والولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا في تموز/يوليو 2015 يهدف إلى الحد من أعمال تخصيب اليورانيوم الإيراني، لكن دونالد ترامب انسحب من الاتفاق في أيار/مايو 2018 في إطار حملة «الضغط الأقصى» التي كان يشنها ضد إيران.

وبينما تتجه جميع الأنظار نحو طهران من الضروري الآن إبداء الاهتمام لبلد آخر - هو روسيا - فقد عملت موسكو لسنوات على مساندة برنامج إيران النووي، وساعدت شركة «أتومسترويكسبورت» الروسية التابعة للدولة الإيرانية على إكمال محطة بوشهر للطاقة النووية ومنحتهم رسمياً صلاحية السيطرة على المنشأة في أيلول/سبتمبر 2013 أي قبل عامين من إبرام «خطة العمل الشاملة المشتركة». وفي هذا السياق لا ينبغي أن يكون مفاجئاً أن الدعم الروسي لـ «خطة العمل الشاملة المشتركة» ضرورياً بالنسبة لإدارة أوباما، واليوم أيضاً سيكون الدور الروسي جوهرياً، وبينما لا يزال الكثير غير مؤكد - حيث يتوقع وزير الخارجية الأمريكي توني بلينكين عملية بطيئة ومعقدة - تركز على ضمان التزام إيران بمعاودة الامتثال - على إدارة بايدن أن تستعد لاحتمال أن تعقد روسيا جهودها بدلاً من أن تدعمها.

ولطالما عارضت موسكو العقوبات الصارمة التي أوصلت إيران إلى طاولة مفاوضات «خطة العمل الشاملة المشتركة» في المقام الأول.

وعادة سعى المسؤولون الروس إلى تخفيف العقوبات المفروضة على إيران والتقليل من خطر البرنامج النووي الإيراني وفي عام 2010 لم تكتفِ موسكو بإقناع الأمم المتحدة بتخفيف العقوبات المقترحة آنذاك بل انتزعت أيضاً تتارلاً غير مسبوقة، وهو رفع العقوبات الأمريكية عن المجمع العسكري الروسي والاتفاق على عدم حظر بيع البيطاريات الروسية المضادة للطائرات إلى طهران

ولم يكن تعاون موسكو في النهاية بشأن «خطة العمل الشاملة المشتركة» لصالح واشنطن بل كان مدفوعاً بالمصلحة الذاتية. فقد سمح الاتفاق لموسكو بتوسيع علاقاتها مع طهران وانتزاع التنازلات من واشنطن وتعزيز مكانة روسيا كثقل إقليمي موازن للغرب وعلى نطاق أوسع جاء الاتفاق في وقت ارتقت فيه العلاقات الروسية الإيرانية إلى مستويات غير مسبوقة والسبب هو الأهداف الجغرافية الاستراتيجية المشتركة بين موسكو وطهران أي الحد من النفوذ الغربي في الشرق الأوسط بما في ذلك التقارب المتبادل بين مصالحهما في سوريا وساعد هذا التقارب كلاً من موسكو وطهران على وضع خلافاتهما التكتيكية جانباً وزيادة تعاونهما. وفي الشهر نفسه الذي تم فيه التوصل إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة» قام اللواء الإيراني قاسم سليمانبي يزارة إلى موسكو فيما كان على الأرجح الخطوة الأولى في التخطيط للتدخل العسكري الروسي في سوريا. ولا يزال التقارب بين المصالح الروسية والإيرانية قائماً حتى يومنا هذا في حين أصبح الاتفاق مع إيران حالياً من أهم بنود الأجندة الثنائية

وهذا الشهر وصل رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف إلى موسكو وخلال زيارته نقل قاليباف رسالة شكر من المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي إلى روسيا (والصين) على موقفهما من «خطة العمل الشاملة المشتركة» من خلال رئيس مجلس الدوما (البرلمان) الروسي فياتشيسلاف فولودين وقال قاليباف: "في هذه الرسالة تقدّم المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية بالشكر إلى الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية على موقفهما العادل". وفي حين أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لم يجتمع من جهته بقاليباف إلا أن سكرتير "مجلس الأمن الروسي" نيكولاي باتروشييف التقى به وأكد المسؤولان حرص بلديهما على توسيع العلاقات بعد الاجتماع ووفقاً للبيان الرسمي الصادر في أعقاب الاجتماع كانت «خطة العمل الشاملة المشتركة» من بين المجالات الرئيسية التي أولاهما باتروشييف وقاليباف اهتماماً خاصاً

واليوم كما في الماضي تواصل موسكو ممارسة لعبة مزدوجة مع الغرب حيث تتصرف كشريك جاهز ومحامٍ لإيران على حد سواء وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا إن روسيا مستعدة للعمل مع إدارة بايدن مضيفاً أن رفض إيران الحالي للامتنال لـ «خطة العمل الشاملة المشتركة» لا يتعارض مع التزاماتها بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي وفي هذا السياق قالت إن "جميع الأنشطة التي تنفذها إيران في هذه المواقع تتم تحت رقابة صارمة من «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» ولا تتجاوز التزامات طهران بموجب «معاهدة حظر الانتشار النووي»". ومع ذلك فإن الواقع يحمل فوارق أكثر دقة

وقد خلاص تقرير الامتنال الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في حزيران/يونيو 2020 إلى أن "امتناع إيران المتعمد عن التصريح عن المواد النووية الخاضعة ل ضمانات «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» سيشكل انتهاكاً واضحاً لـ [اتفاق الضمانات الشاملة] الإيراني الذي تستوجب «معاهدة حظر الانتشار النووي» وسيشكل انتهاكاً للمادة الثالثة من «معاهدة حظر الانتشار» نفسها". وبما أن «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» وجدت إيران مذنبه بعدم الامتنال لـ «معاهدة حظر الانتشار النووي» في أيلول/سبتمبر 2005 فهذا يعطي الغرب سبباً مشروعاً آخر لعدم الثقة بطهران لكن موسكو لا ترى الأمر من هذا المنظار بل تخشى إيران المالية للغرب أكثر مما تخشى إيران النووية

وتنظر روسيا إلى القانون الدولي والمؤسسات الدولية من منظور ضيق يستبعد المفاهيم الأوسع مثل "النظام القائم على القواعد" وحقوق الإنسان - وهي مفاهيم تعتبرها غريبة وليست عالمية وفي هذا الإطار كتب الدبلوماسي الروسي حول شؤون الحد من التسليح وعدم الانتشار فيكتور ميزين في أكتوبر/تشرين الأول 2000 أنه في حين "يدّعي البعض في روسيا تأييد الفكرة الصائبة سياسياً بأن الانتشار أمر خطير" إلا أن موسكو ترفض المصطلح الغربي "الدول المارقة". وبالفعل وصفت زاخاروفا مؤخراً إيران بأنها ضحية للإرهاب وليست مرتكبة للإرهاب

وهذا الشهر أفاد مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا أن شروط الولايات المتحدة للعودة إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة» "تعارض مع بعضها البعض". كما عرّده ممثل روسيا الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا ميخائيل أوليانوف على تويتر قائلاً إن "كلاً من #الولايات المتحدة و#إيران مستعدة لاستئناف التنفيذ الكامل لـ «خطة العمل الشاملة المشتركة» لكنهما منخرطتان في خلاف غير مثمر وذو نتائج عكسية بشأن الطرف الذي سيتخذ الخطوة الأولى ومن الواضح أن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو مزامنة الخطوات ذات الصلة". ومن المرجح أن تواصل موسكو التشديد على "المزامنة" خلال الأشهر المقبلة

وفي غضون ذلك أفادت صحيفة "وول ستريت جورنال" في وقت سابق من هذا الشهر أن مفتشي الأمم المتحدة وجدوا أدلة جديدة على أنشطة نووية غير معلنة في إيران مما يشير إلى أن إيران كانت تملك برنامج للأسلحة النووية في الماضي على الرغم من جميع الإنكارات ومن المرجح أن تدفع هذه النتائج «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» إلى طلب تفسيرات إضافية لكن أوليانوف لم ينزع وعُده قائلاً: "إذا قام بعض الدبلوماسيين في هذه اللحظة الحرجة بإبلاء اهتمام إضافي بالماضي فسنواجه كلنا مشاكل كبيرة".

وبينما تتطلع إدارة بايدن إلى إحياء الاتفاق مع إيران، يحفل الماضي بالدروس القيمة، وقد أوضح بايدن وفريقه أنهم سيتعاملون بصرامة مع روسيا بشأن مجموعة واسعة من القضايا بدءاً من التدخل في الانتخابات الأمريكية واختراق "سولار ويندز" (SolarWinds) وصولاً إلى سجن زعيم المعارضة أليكسي نافالني وخط أنابيب "نورد ستريم 2". وهذه خطوات مرحب بها، ومع ذلك إذا كانت واشنطن تتعامل مع موسكو كقوة معادية في أوروبا فلماذا تمنحها حرية التحرك مع حلفائها على الولايات المتحدة التخلي عن مفاهيم إعادة ضبط العلاقة مع روسيا والتركيز على وضع استراتيجية موحدة تعزز الموقف التفاوضي للولايات المتحدة، ولا تقتصر عرقلة الكرملين على أوروبا، وقد أوضح بايدن وفريقه أنهم يريدون التركيز على المنافسة بين القوى العظمى. فإذا كانوا يريدون القيام بذلك فلا ينبغي أن يكون هناك المزيد من الاستراتيجيات المجزأة مع موسكو.

أنا بورشيفسكايا هي زميلة أقدم في معهد واشنطن حيث تركز على سياسة روسيا تجاه الشرق الأوسط ومؤلفة الكتاب القادم "حرب بوتين في سوريا: السياسة الخارجية الروسية وثمان غياب أمريكا".



عرض / طباعة ملف "بي. دي. إف"

شارك على مواقع التواصل الاجتماعي



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في [القضية / المنطقة]



TO TOP

موصى به



BRIEF ANALYSIS

Preventing Domestic Terrorism: The DHS Approach and the New U.S. Strategy

/ /

John D. Cohen



IN-DEPTH REPORTS

Accidental Allies: The US–Syrian Democratic Forces Partnership Against the Islamic State

/ /

Michael Knights ,
Wladimir van Wilgenburg



تحليل موجز

رئيسي لم يفز بالرئاسة بل الإصلاحيون خسروا

يوني

باتريك كلاوسون

TOPICS

انتشار الأسلحة

المناطق والبلدان

إيران

ابق على اطلاع

سجل لتلقي الاشعارات بالبريد
الألكتروني



THE
WASHINGTON INSTITUTE
for Near East Policy

19th Street NW – Suite 500 1111
Washington D.C. 20036
Tel: 202-452-0650
Fax: 202-223-5364

[الاتصال بالمعهد](#)
[غرفة الصحافة](#)
[Subscribe](#)

معهد واشنطن يسعى إلى تعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والنهوض بالسياسات التي تؤمنها

المعهد هو منظمة 501(c)3 جميع التبرعات معفاة من الضرائب

[إدعم المعهد](#) /
[حول معهد واشنطن](#)



© 2021 جميع الحقوق محفوظة

[توظيف](#) /
[نهج الخصوصية](#) /
[الحقوق والأذونات](#)